

السودان : القمع السياسي في شرق السودان

منذ يناير/كانون الثاني 2005، تثير انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها السلطات السودانية في شرق السودان التوتر والاستياء اللذين يمكن أن يؤديا إلى وقوع مزيد من انتهاكات حقوق الإنسان.

وينبغي على الحكومة السودانية أن تواجه الوضع في شرق السودان عبر حماية حقوق الإنسان وتوفير المساءلة على انتهاكات حقوق الإنسان. وقد أدى التقاعس عن القيام بذلك في مناطق أخرى، مثل دارفور، إلى نشوب نزاع مسلح ووقوع انتهاكات هائلة لحقوق الإنسان وإلى التهجير القسري لملايين المدنيين الذين يعتمدون الآن فقط على المساعدات الخارجية وإلى التنديد الدولي بالحكومة.

وشرق السودان الذي يضم ولاية البحر الأحمر وعاصمتها بور سودان وولاية كسالا وعاصمتها مدينة كسالا، هو من أكثر مناطق السودان فقراً. وتقطنه بصورة رئيسية البيجا والرشايدة وهما جماعتان عرقيتان من البدو الرحل، والسودانيون المنتمون إلى جنوب البلاد وغربها الذين هُجروا داخلياً نتيجة النزاع، واللاجئون من دولتي إريتريا وإثيوبيا المجاورتين.

ويشتكي أبناء شرق السودان، شأنهم شأن أبناء جنوب السودان وغربه من التخلف والتهميش من جانب الحكومة المركزية. ومع توقيع اتفاقية السلام الشاملة في السودان في 9 يناير/كانون الثاني 2005 بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان في جنوب السودان، يطالب أبناء شرق السودان الذين استُبعدوا من مفاوضات السلام بحصة في السلطة والموارد.

عمليات القتل غير القانونية للمتظاهرين

في 26 يناير/كانون الثاني 2005، قدم المتظاهرون البيجا المسلمون في بورسودان قائمة بمطالبهم إلى والي ولاية البحر الأحمر، طالبين منه الرد على مذكرتهم خلال 72 ساعة.

وفي 29 يناير/كانون الثاني، جرت مظاهرة أخرى. وبحسب ما ورد استخدمت قوات الأمن الحكومية الذخيرة الحية ضد المتظاهرين الذين زُعم أنهم كانوا مسلحين بالعصي والحجارة. كذلك هاجمت قوات الأمن المنازل الواقعة خارج المنطقة التي جرت فيها المظاهرة، وألقت كما ورد ثلاث قنابل يدوية داخل المنازل أدت إلى إصابة سكانها بجروح، ومن ضمنهم الأطفال. وقُتل ما لا يقل عن 20 شخصاً في المصادمات. وذكُر أن احتجاجاً مشابهاً جرى في مدينة كسالا، أدى إلى اعتقالات وتعرض اثنين من الطلبة للضرب على يد قوات الأمن.

وقد استنكرت منظمة العفو الدولية عمليات القتل والاستخدام المفرط للقوة بلا تمييز من جانب قوات الأمن في بورسودان. وهي تنتهك المعايير الدولية لحقوق الإنسان التي تنص على أنه لا يجوز لقوات الشرطة والأمن اللجوء إلى الاستخدام المتعمد المميت للأسلحة النارية إلا عندما يكون ذلك ضرورياً تماماً لحماية الأرواح.

كذلك دعت منظمة العفو الدولية الحكومة السودانية إلى أن تبادر فوراً إلى تشكيل لجنة تحقيق مستقلة وحيادية في عمليات القتل في بورسودان وتقديم أولئك الذين استخدموا القوة المميتة المفرطة أو أمروا باستخدامها إلى العدالة.

وفي 17 فبراير/شباط 2005، شكّل وزير الداخلية السوداني اللواء عبد الرحيم محمد حسين لجنة تحقيق برئاسة قاضٍ للتحقيق في مصادمات بورسودان. وقبل ذلك، أصدر والي ولاية البحر الأحمر حتم السر الوسيلة أمراً إلى لجنة للتحقيق في الوضع. وبعد ثلاثة أشهر، لم تُنشر النتائج التي توصلت إليها هاتان اللجنتان.

الاعتقال المطول للخصوم السياسيين بدون تهمة

قُبض فيما بعد على العشرات من البيجا بين 29 يناير/كانون الثاني و13 فبراير/شباط من جانب أفراد في جهاز الأمن الوطني والمخابرات في بورسودان وكسالا. وفي حين أن العدد الدقيق للاعتقالات غير معروف، فقد صرح المركز الإعلامي السوداني شبه الرسمي في 3 مارس/آذار أن 199 من الذين أُلقي القبض عليهم قد أُفرج عنهم وأن أربعة أُحيلوا إلى المحكمة.

بيد أن 16 عضواً في حزب مؤتمر بيجا أمضوا حتى الآن أكثر من ثلاثة أشهر رهن الاعتقال بدون تهمة.

1. عبد الله موسى عبد الله، الأمين العام لحزب مؤتمر بيجا في ولاية البحر الأحمر
2. هاشم علي دورا (بورسودان)
3. عبد الرحيم علي البرعي (بورسودان)
4. الدروب بكاش، 22 عاماً، طالب (كسالا)
5. خليفة عمر أوحاج، 23 عاماً، طالب (كسالا)
6. علي حسين علي، 40 عاماً، صاحب مهنة حرة (كسالا)
7. محمد سمرا، 40 عاماً، صاحب مهنة حرة (كسالا)
8. حسين آدم، 35 عاماً (كسالا)
9. الدكتور أنور سيدي، قُبض عليه في بورسودان في 30 يناير/كانون الثاني.
10. محمد الأمين محمد طاهر، قبض عليه في 13 فبراير/شباط في بورسودان
11. محمد حبيب طاهر، قبض عليه في 13 فبراير/شباط في بورسودان
12. ضرار محمد ضرار، معروف بـ الشيبية، قُبض عليه في بورسودان
13. هاشم أوديس
14. عمر بمكار
15. تاج - سر بدري
16. محمد موسى عيسى

وهم معتقلون في سجن دباك، بشمال الخرطوم، الذي يُعرف بسمعته السيئة بسبب سوء أوضاع الاعتقال فيه، ولم يتلق إلا أربعة منهم زيارات من عائلاتهم أو من مسؤول في حزب مؤتمر بيجا. وأُخلى سبيل الدكتور محمود عثمان إبراهيم، الأمين العام لحزب مؤتمر بيجا في كسالا، والذي قُبض عليه مع 16 شخصاً آخر، أُخلى سبيله في إبريل/نيسان 2005 بعد أن أمضى أكثر من شهرين قيد الاعتقال بدون تهمة.

زيادة حدة التوتر في شرق السودان

منذ التسعينيات، نشب نزاع مسلح متقطع في شرق السودان بين الجيش الحكومي والجناح المسلح للمعارضة التي تضم أكبر الجماعات المعارضة المسلحة الجنوبية الحركة الشعبية لتحرير السودان والتحالف الديمقراطي الوطني (وهو مظلة تنضوي تحتها الأحزاب المعارضة الشمالية التي تستضيفها إريتريا وتضم قوات التحالف السوداني التي يقع مقرها في شرق السودان وفصيل واحد من حزب مؤتمر بيجا يؤيد المعارضة المسلحة). وتخضع بعض المناطق، وبخاصة حول هامشكوب وبالقرب من الحدود الإريترية لسيطرة المعارضة المسلحة.

قوموا بتحركات من أجل احترام حقوق الإنسان في شرق السودان!

اكتبوا رسائل إلى الحكومة السودانية تدعوها إلى :

- النشر الفوري للنتائج والتوصيات التي توصلت إليها لجنة التحقيق في مصادمات بورسودان؛
- وقف أي فرد من أفراد القوات الأمن يُشتبه في أنه أمر أو استخدم القوة المميّزة المفرطة أو بلا تمييز عن الخدمة بانتظار إجراء مزيد من التحقيقات والمحاکمات العادلة؛
- رد الحقوق وتقديم تعويض وضمانات بعدم التكرار إلى الذين أصيبوا بجروح وإلى أقرباء الذين قُتلوا في مظاهرة بناير/كانون الثاني؛
- الإفراج عن المعتقلين الستة عشر المذكورة أسماءهم أعلاه، إلا إذا وُجّهت إليهم تهم دون إبطاء بارتكاب جرم جنائي معترف به وقُدِّموا إلى محاكمة عادلة من دون إمكانية إصدار عقوبة الإعدام عليهم أو عقوبة قاسية أو لاإنسانية أو مهينة؛
- احترام حرية التعبير والاجتماع والحق في عدم التعرض للاعتقال التعسفي وفقاً للالتزامات الواردة في اتفاقية السلام الشاملة.

◀ يرجى إرسال مناشداتكم إلى

▪ السيد علي عثمان محمد طه
النائب الأول لرئيس الجمهورية
قصر الرئاسة
ص.ب 281، الخرطوم، السودان
فاكس : +249 11 771025/779977

التحية : السيد نائب الرئيس

▪ السيد مصطفى عثمان إسماعيل
وزير الخارجية
وزارة الخارجية

ص.ب 873، الخرطوم، السودان
فاكس : +249 11 779383
التحية : السيد الوزير

▪ الدكتور عبد المنعم طه
المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان
ص.ب 302، الخرطوم، السودان
فاكس : +249 11 779173/770883
بريد إلكتروني :
التحية : السيد

▪ السيد ختم السر الوسيلة
والي ولاية البحر الأحمر
مقر الوالي
بورسودان، السودان
فاكس : +249 183 779977
التحية : السيد الوالي

يرجى أيضاً إرسال مناشداتكم إلى حكومة بلدكم طالين منها

- ممارسة الضغط على الحكومة السودانية لإثبات التزامها بحقوق الإنسان وفقاً لاتفاقية السلام الشاملة بنشر تقارير لجنتي التحقيق، وتقديم المسؤولين عن عمليات القتل غير القانونية للمتظاهرين في بورسودان إلى العدالة، ووضع حد للاعتقال المطول بدون تهمة لأبناء شرق السودان.

موقع الإنترنت : <http://www.amnesty.org>